

الملتقى الوطني حول:

الاشكاليات الأمنية في دول الجوار و سبل مواجهة تهديداتها للأمن الجزائري

المنظم من قبل:

جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل

كلية الحقوق و العلوم السياسية

بالتعاون مع: فرقة بحث PRFU تهديدات الانفلات الأمني في دول الجوار للأمن الحدودي و القومي
الجزائري

بوزرب رياض

أستاذ محاضر "ب"

جامعة محمد الصديق بن يحيى

bouzerb.riad@gmail.com

مداخلة بعنوان:

الجزائر، التهديدات و مبدأ عدم التدخل: دراسة من منظور الهوية الأمنية

**Algérie, menaces et non-interventionisme :projection sur l'analyse d'une
identité sécuritaire**

ملخص: تسعى هذه المساهمة للبحث في العلاقة بين معيار عدم التدخل و الهوية الامنية الجزائرية، و تقترض أن المعايير، باعتبارها من أهم المتغيرات المثالية في البرنامج البحثي البنائي، عاملا تشكيليا للهويات الأمنية للدول. من الناحية النظرية، لا تتبنى الدول المعايير لذاتها، و لكن استنادا لمدى ذرائعيتها و انسجامها مع مصالحها، و على هذا الأساس تدافع غالبية الأدبيات البنائية، بمختلف اتجاهاتها، على مقولة الهويات قاعدة المصالح. لقد اكتسبت الجزائر هويتها قبل دخولها المنظومة الدولية ، كما ان التوافق بين مضامينها و السياق المنظومي جعل منها محددات لعقلانيتها الاستراتيجية و مدخلا لتعزيز مكانتها الاجتماعية في السياسة الدولية. تجادل هذه الدراسة، في سياق بروز ما اصطلح عليه بالتهديدات الأمنية الجديدة، أن معيار عدم التدخل لم يعد، فقط ، يخدم المصالح الأمنية الجزائرية، كما تفيد مراجعة الادبيات المتخصصة في هذا الشأن، و لكن، و هذا هو الأهم، يتعارض و متطلبات اشباع هوياتها الأمنية الجديدة و المتعددة.

الكلمات المفتاحية: المعايير. مبدأ عدم التدخل. التهديدات الأمنية. الهوية الأمنية .

Résumé : Cette contribution tente d'étudier le rapport entre la norme de non intervention et l'identité sécuritaire algérienne et part de l'hypothèse selon laquelle les normes, primordiales comme variables explicatives au sein du projet de recherche constructiviste, sont un facteur constitutif des identités sécuritaires des Etats. Théoriquement, et sur la base des majeurs postulats constructivistes partagés par ses différents variants considérant les identités comme fondement aux intérêts, les Etats n'adoptent pas les mêmes normes de manière spontanée mais en fonction de leur justifiabilité et leur compatibilité aux intérêts.

L'identité sécuritaire, l'Algérie l'a acquise avant même qu'elle intègre le système international. En outre, la compatibilité entre ses contenus et le contexte systémique fait d'elle un déterminant de sa rationalité stratégique et une voie qui soutienne sa position sociale dans la politique internationale. Dans le contexte d'apparition de ce qui a été qualifié de « nouvelles menaces », cette étude soutien l'argument selon lequel la norme de non intervention non seulement ne sert plus les intérêts sécuritaires algériens, mais aussi, et c'est le plus important, elle va à l'encontre des exigences contribuant à la satisfaction de ses nouvelles identités sécuritaires à la fois nouvelles et multiples.

Mots clés : les normes, principe de non intervention, menaces sécuritaires, identité sécuritaire.

1. الهوية الأمنية: مقدمة منهجية

ينظر البنائيون الى المصالح باعتبارها قوى سببية تجعل الدول ميالة لأن تتصرف بطرق معينة ، و لأن الدول لديها حاجات أمنية معينة(مصالح موضوعية) نجد أنها تعرّف مصالحها الذاتية بالطريقة التي تعرّفها بها¹. يعتبر هذا الطرح مقدمة لتجاوز قصور الابستمي العقلاني و موقفه من المصلحة و اجاباته البديهية حولها. فالذي يحتاج للتفسير هو ليس: لماذا الدول تبحث عن مصالح؟، و لكن:لماذا الدول تبحث عن مصالح محددة ؟ . المعروف بداهة ان كل الدول -بحكم طبيعتها - لديها حاجات أمنية(تبحث عن الأمن)، و لكن ، في المقابل، ليست كل الدول لديها مصالح في الوضع الراهن مثلا، لهذا السؤال المهم هو كيف تشكلت مصلحة الوضع الراهن؟² و نفس السؤال ينسحب على المصلحة التعديلية و المصلحة الجماعية. كما أن المصلحة الذاتية ليست فقط خاصية فطرية للفاعلين، و لكنها خاصة علائقية مشكلة عن طريق تبني هوية معينة تجاه الآخر³ فالحاجة المنهجية لتعريف المصلحة مرتبطة و مقترنة بالحاجة لتعريف الفاعل أيضا كما يردد البنائيون دائما.

فكيف يمكن للباحث أن يعرف و يعرف المصالح ، اذا لم يسندها الى مرجعية معرفية معينة. صحيح يمكن الاستدلال على العلاقات السببية من الملاحظة التجريبية المباشرة ، ولكن يجب أن يكون البحث التجريبي مستتيرا بالنظرية لتحديد الآليات المسؤولة عن إنتاج السببية بين المتغيرات المستقلة والتابعة. و بما أن الهوية تشير الى النوع ، فهي بالتالي، أداة تحليلية نظرية لوسم او توصيف مجموعة من الخصائص المعرفية و المشكلة لدولة معينة. الباحث لا يستطيع تحديد مصالح الفاعل و لا مضامينها و لكن الهوية بإمكانها ذلك، لذلك هي اداه الباحث لتعريف الفاعل و مصالحه، أو هي، بالأحرى، التعريف الذي يلحقه الباحث بالفاعل و ليس بالضرورة التعريف الذي يقدمه الفاعل لنفسه. كما ان مدركات التهديد ترتبط ارتباطا وثيقا بهوية الدولة ، فالدول التي لها أدوار قيادية أو ينظر اليها كذلك او ينتظر منها بحكم تجربتها و امكاناتها ان تلعب هكذا أدوار، تكون أكثر حديثا عن الامن و اكثر انخراطا في ممارساته من الدول غير معينة بهذا الدور في منطقة اقليمية محددة ، حتى و ان كانت معرضه لنفس التأثيرات الأمنية مثلها مثل الدولة الاولى .مدركات الامن غير مرتبطه بمدركات التهديد بمعزل عن تصورات او مضامين الهوية لأن هذه الاخيرة تلعب دورا محوريا غي تحليل العلاقات الأمنية الدولية.

تعريف الهوية كأداة منهجية و اجرائية في هذه الدراسة يحمل نفس دلالات النماذج المثالية لماكس فيبر⁴ ، و التي تعطي فرصة للباحث للاسترشاد أثناء ممارساته البحثية، و هي أداة بالتالي لإضفاء

الدلالات العلمية على الممارسات الواقعية، و هي لا تعكس بالضرورة و عي صناع القرار بانتماء مواقفهم و سلوكياتهم لهذه النماذج، و هذا ما يضيفي الصفة العلمية على توظيفات و توصيفات الباحث على اعتبار أن هذه النماذج المعرفية مفرغة من أي حمولة اديولوجية، و هي من جهة أخرى لا تقدم أي مسوغات أو تبريرات لأي جهة سياسية، بقدر ما هي آلية بحثية مجردة تستوعب حركات الواقع ، و توطر مساعيه البحثية بهدف الحصول على تأكيدات تجريبية لافتراضات نظرية، وللنظر في مدى ملاءمة البنية المفهومية مع استجابات الفاعل أو العكس. اذن الاستجابات و القرائن التجريبية ،التي سيتم الاستعانة بها في هذه المساهمة، تقيس درجة اتساق خيارات الباحث المنهجية أكثر مما تقيس دورها أو أهميتها في تحقيق أمن الفاعل.

2. أهمية المعايير في السياسة الدولية

تعتبر المعايير من بين العناصر المثالية المهمة في أجندة البنائين. و من أهم المعايير المتداولة: المعاملة بالمثل؛ عدم الاعتداء؛ عدم التدخل؛ عدم استخدام القوة و الوفاء بالالتزامات و الأعباء و احترام الجهود و المواثيق و المساعدات الإنسانية. يسعى البنائون في معظمهم لتوضيح كيفية تأثير هذه المعايير في النتائج السلوكية للدول⁵. ففي سياق حملة الاحياء المثالية التي يعرفها حقل العلاقات الدولية، تشدد المقاربة البنائية، على أهمية المعايير بوصفها متغيراتٍ تساعد في فهم سلوك الفواعل الدولية وتفسيره. كما تشدد على أن وجود المعايير (والمؤسسات) الدولية يساعد على التغلب على صعوبات التعاون التي تفرضها البنية الفوضوية للنظام الدولي⁶.

يستخدم الكثير من البنائين المعايير كمتغير تفسيري في دراسة الكثير من القضايا كالأمن القومي؛ التدخلات الانسانية؛ التفرة العنصرية؛ السياسات المحلية؛ استخدام الأسلحة النووية؛ و التغيير السياسي و غيرها⁷.

تؤكد البنائية أن نظرية العلاقات الدولية لا يمكنها تجاهل المعايير في دراسة العلاقات الدولية، و لهذا قدمت رؤي جديدة لدراسة تأثيرها تختلف عن مواقف الطروحات العقلانية حول هذه المسألة⁸. فعلى عكس وجهة النظر الاجتماعية التي تتعامل مع المعايير كمتغيرات مستقلة تؤثر في الهويات و المصالح، يجادل الواقعيون ان المعايير تفتقد للقوة التفسيرية اللازمة، بينما يجادل المؤسسيون الجدد أنها تؤدي دورا مؤثرا في مسائل معينة في السياسة الدولية، غير انها تبقى عوامل غير مستقلة تؤثر فقط في سلوك الفواعل ، و لا تمارس اي تأثير في تشكيل هوياتهم و مصالحهم.

تجادل مارثا فاينمور Martha Finnemore بأن المسعى الأساسي للبنائية يتمثل في إعادة النظر في المقاربات العقلانية المتمركزة حول الفاعل وإلقاء المزيد من الضوء على الشق الثاني من ثنائية الفاعل البنية. وقد جادلت بأن منطق الملاءمة (logic of appropriateness)، الذي تدافع عنه البنائية، بإمكانه أن يتنبأ بسلوك الفاعل بنفس القدر الذي يتنبأ به منطق العواقب / النتائج (logic of consequences) الذي تدافع عنه العقلانية، و الذي يشير الى أنانية الفواعل و سعيها لتعظيم المنفعة حسب ما تمليه مصالحها و تفضيلاتها الثابتة. تأتي تسمية هذا المنطق من نزعة الدول للاهتمام بنتائج عملية التفاعل بعضها مع بعض. أما منطق الملاءمة فيفترض أن الفواعل تهتم بالقيام "بالفعل الملائم" حسب ما تدفعها إليه المعايير الضابطة والمشكلة للسلوك⁹. بالنسبة ل بول كواث و جيفري ليغرو Paul Kowert and Jeffrey Legro ، فإن المعايير بإمكانها تشكيل اهتمامات الفاعل و تفضيلاته بطرق تتعارض مع الضرورة الاستراتيجية للبيئة الدولية، و هذا ما نلاحظه في التزام الفاعلين بالمعايير الاجتماعية حتى في المواقف التي قد تتعارض فيها هذه المعايير مع مصالحهم الخاصة¹⁰. كما بينت مارثا فاينمور ، ان التدخلات الانسانية، تثير قضية ما هي المصالح التي يمكن أن تحققها الدول من التدخل، ففي تحليلها للتدخلات العسكرية ، على سبيل المثال ، وجدت فاينمور ان الدول قد تتدخل لتحقيق اهداف إنسانية حتى مع غياب اي مبررات اقتصادية أو استراتيجية¹¹. في المقابل، تحتاج بعض التحليلات البنائية أن الدول لا تتبنى المعايير لذاتها، و لكن قرار تبنيها يتم بناء على مدى ذرائعية المعايير و تناغمها مع مصالح الدول، و هذا ما يفسر الطابع الانتقائي لمواقف الدول من المعايير الدولية ، كما يفسر التغيير في هوياتها من سياق الى آخر و من مرحلة الى مرحلة¹².

بالنسبة لتيو فارال Theo Farrell ، فإن التحدي الذي يواجه البنائيين بشكل عام، هو إثبات وجود المعايير. تواجه المقاربات البنائية للدراسات الأمنية، حسب فارال، مشكلتين منهجيتين: إثبات وجود المعايير ، وإظهار تأثير المعايير على النتائج السلوكية. تعود هذه المشاكل بالأساس الى المكانة الأنطولوجية التي يعطيها البنائيون للوحدات غير قابلة للملاحظة. . يدرك البنائيون أن القواعد لها وجود موضوعي، لأنها فهومات مشتركة و ليست مجرد افكار مخفية في عقول الفاعلين، و كما كتب فارال، لا يهتم البنائيون بالأفكار التي يحملها الفاعلون ، و لكنهم يهتمون بالأفكار التي يتشاركها الفاعلون¹³.

"constructivists are not interested in the beliefs actors hold so much as the beliefs actors share"

لقد قدم البنائيون العديد من الدراسات لتوضيح الدور الذي تؤديه المعايير في السياسة الدولية. يمثل الكتاب الذي حرره بيتر كاتزنشتاين Katzenstein ، و الذي يحمل عنوان ثقافة الأمن القومي¹⁴ ، واحد من

الادبيات التي يمكن تقديمها في هذا المجال. فبالإضافة إلى الفصول التمهيدية والموجزة لكاتزنشتاين ، يحتوي هذا المجلد على اثنتي عشرة دراسة حالة واسعة النطاق حول المناهج البديلة للعلاقات الدولية والأمن القومي. تشمل المقالات: رونالد جيبسون Ronald L. Jepperson وألكسندر وينت Wendt وكاتزنشتاين Katzenstein حول الثقافة والأمن ؛ دانا إير ومارك سوشمان Dana P. Eyre and Mark C. Suchman حول انتشار الأسلحة التقليدية ؛ روبرت برايس ونينا تانينفالد Richard Price and Nina Tannenwald بشأن الأسلحة النووية والكيميائية ؛ مارثا فينيمور Martha Finnemore حول التدخل الإنساني ؛ إليزابيث كير Kier Elizabeth حول العقيدة العسكرية ؛ اليستر جونستون Alastair Iain Johnston عن الصين؛ روبرت هيرمان Robert G. Herman حول السياسة الخارجية السوفيتية ؛ توماس بيرغر Thomas U. Berge حول الأمن القومي في ألمانيا واليابان ؛ توماس ريس - كابين Thomas Risse-Kappen عن الناتو ؛ مايكل بارنيت Michael N. Barnett حول التحالفات في الشرق الأوسط؛ وبول كويرت وجيفري ليغرو Paul Kowert and Jeffrey Legro حول نظرية الهوية الوطنية. دافعت هذه الاعمال على القيمة التفسيرية المستقلة للمعايير، و دورها في حل الكثير من الالغاز في السياسة الدولية، و التي لا تجد الطروحات المهيمنة اجابات وافية حولها.

المعايير موجودة دائماً في سياقات محددة ؛ تحتوي السياقات المختلفة على معايير وهويات مختلفة. قد يكون السياق ضمن النظام الدولي الأكبر ، ضمن نظام فرعي إقليمي محدد ، داخل تحالف ، في علاقة ثنائية بين الدول ، أو في سياق منظمة معينة ، مثل وزارة الدفاع. تحدد القواعد مصالح الأفراد والدول ، وتشكل المصالح و توجه السياسات . يميز البنائيون عادة بين القواعد التنظيمية (التي تنظم السلوك) والمعايير التأسيسية (التي نخبرنا من نحن والتي قد تخلق فواعل جديدة ومصالح جديدة). المعايير ، مثل كل الظواهر الاجتماعية ، تتغير. هذا مهم لأنه بمرور الوقت قد يؤدي التغيير في المعايير إلى تغيير في مصالح الدولة ، وبالتالي سلوك الدولة¹⁵.

3. الهوية الامنية الجزائرية مقدمة في التشكيل

تدافع الادبيات البنائية في حقل العلاقات الدولية بشكل عام و في مجال تحليل السياسة الخارجية على وجه التحديد على فرضية تشكيل الهوية. أدى الاختلاف حول مستويات تحليل هذا التشكيل الى ظهور تصنيفات مختلفة داخل المشروع البنائي، فأصبح الجدل حول طبيعة الهوية و تشكيلها من بين المعايير المستخدمة لتصنيف البنائية و توصيف تطورها¹⁶. الاختلاف بين البنائيين حول هذا القضية لم

يفرز فقط أنواع جديدة من البنائية و لكن أيضا أنواع مختلفة من مفاهيم الهوية. و في هذا السياق برز مفهومي الهوية الكوربوراتية corporate identity و الهوية الاجتماعية social identity. تشير الأولى الى العوامل الداخلية التي تجعل دولة ما هي عليه، و تشير الثانية الى المكانة أو الشخصية التي ينسبها المجتمع الدولي لدولة ما، يصطلح على النوع الأول بالهوية الوطنية national identity، و يصطلح على النوع الثاني بهوية الدولة¹⁷ state identity. يمكن اعتبار الهوية الكوربوراتية للدولة بمثابة منصة وجودية أساسية تُبنى على أساسها هوية الدولة. و كما كتب واندث " إن ما تحمله الدولة قبل عملية التفاعل يؤثر في سلوكياتها الخارجية، ذلك أن الأنا ليست لوحة فارغة أو صفحة بيضاء، وما تحضره معها إلى عملية التفاعل سوف يؤثر على تطورها ونموها، فبالإضافة الى الحقائق المادية التي تحضرها معها هناك حقائب تمثيلية أو تصويرية في شكل أفكار مسبقة حول الماهية"¹⁸. غير أن معرفة الكيفية التي تتشكل بها هوية الدولة حول ذاتها، و الطريقة التي تنظر بها الى الآخر يعد أمرا مهما لا يمكن الحصول عليه فقط على مستوى تحليل الوحدة¹⁹. كل هوية تحتاج الى أخرى تساهم في تعريفها، فإذا كانت الهوية متجذرة في فهم الفاعل لذاته، الا أن هذا الفهم الذاتي أو دلالاته يعتمد على ما اذا كان الفاعلون الآخرون يعترفون بذلك الفاعل بنفس الطريقة التي يرى بها ذاته، و بهذا الشكل تكون للهوية صفة منظومية مرتبطة بفهم الآخرين البين ذاتي للفاعل²⁰. و على هذا الأساس تتشكل الهويات الاجتماعية و تتعزز بالتفاعلات و العلاقات الاجتماعية بدلا من كونها خصائص جوهرية للدول فقط.

تعتبر المبادئ، تأسيسا على التقديم النظري السابق، عاملا تشكيليا لمفهوم / هوية السياسة الخارجية و ليست فقط متغيرا سببيا. و هذا يعني، من الناحية المنهجية، أن المفهوم معبأ بالمعنى (معبأ بمفهمة) قبل مواجهته الوقائع التجريبية مثلما الدولة معبأة بمعنى (معبأة بهوية) قبل دخولها المنظومة الدولية و بداية عملية التفاعل، بحيث يمكن أن نكتسب بيانات تعريفية جديدة، و هذا ما يجعل البنية الدولية عاملا تشكيليا لهويات الدول، و ليس فقط عاملا تأثيريا في سلوكياتها.

لقد انضمت الجزائر إلى المنظومة الدولية مستحضرة مع ذلك الانضمام هوية واضحة، فالجزائر اكتسبت هوية قبل صفة الدولة، و هذا ما يجعل من المرجعية الثورية و المبادئ التي طورت في إطارها عاملا مهما في تشكيل تصوراتنا عن ذاتنا و تصورات الآخرين عنا، فالتاريخ هو الحامل لكيونة الذات و هو خلفيتها التأسيسية. فالمبادئ التي تقوم عليها الهوية الأمنية الجزائرية مستمدة من تاريخها الثوري. لقد ظل مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بصرف النظر عن أي انتماء أو لون أو دين منذ حرب

التحرير لصيقا بالشخصية الجزائرية في علاقاتها بالخارج، و أصبحت الجزائر بفضل سمعتها و شهرتها الأدبية عالميا مكة الثوار²¹ بتعبير أميلكار كابرال Amilcar Cabral، بالنسبة للشعوب المكافحة من أجل التحرر من الاستعمار المباشر و مدرسة يؤخذ بتعاليمها لتحرير باطن الأرض و استرجاع السيادة الوطنية على ثروات الدول التي توجد تحت هيمنة الشركات الأجنبية العالمية.²²

فعمليات التفاعل التي قادتها الجزائر سياديا، بحسب هذا المنطق التحليلي، هي تأكيد لهويتها باعتبارها دولة ثورية حصلت على استقلالها عن طريق حرب تحريرية، حيث وظفت الجزائر هذه الشرعية داخليا وخارجيا و استثمرت في بلورة العقيدة الأمنية للبلاد و اعطائها شرعية اقليمية²³، و لهذا الحروب التي خاضتها ضد المغرب مثلا هي حروب هوية أكثر منها حروب سيادة بمعناها المادي، هي حروب ذاكرة أكثر مما هي حروب حدود بمعناها الجغرافي.

من المبادئ المشكلة أيضا للهوية الأمنية الجزائرية استنادا لمرجعيتها الثورية، والمحددة لسلوكياتها الأمنية الخارجية، مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار. إن دفاع الجزائر عن الإرث الاستعماري وحدودها أثناء الاستقلال بالدرجة الأولى مرتبط بالغيرة على فتوة الدولة الجزائرية، وبالحفاظ على منجزات الثورة، وبالدفاع عن الاستقلال الوطني، ولهذا سعت منذ نيلها للاستقلال السياسي إلى جعل قضية الحدود أحد أهم الأهداف الأساسية لسياستها الخارجية، قصد إيجاد حل لهذه القضية على أساس القواعد والمبادئ القانونية التي تكرر المحافظة على الحدود الموروثة، حيث أن إعلان الحكومة الجزائرية عام 1962 تضمن أن حدود الدول الجديدة ينبغي أن تظل قائمة تبعا لما خططته القوى الاستعمارية، وهذا ما أكده الرئيس بن بلة في كلمة ألقاها بمدينة بشارفي 3 أكتوبر 1963 حيث قال : " إن حدود الجزائر هي الحدود التي تركها الاستعمار."²⁴

إن التوافق بين الهوية الأمنية الجزائرية و تصورها القاضي بضرورة احترام الحدود، مع المرجعية المعيارية الدولية في هذا الخصوص يجعل من هويتنا هوية محافظة باعتبارنا دولة وضع قائم في مقابل المغرب التي يمكن تصنيفها كدولة تعديلية. هذا الانتماء المختلف هوياتيا بين البلدين مرده التضارب بين تصورين مختلفين لمسألة الحدود: مبدأ الحدود الموروثة في مواجهة مبدأ الحق التاريخي. طبعا جعل هذا الوضع العلاقات الجزائرية المغربية تحكمها ثقافة هوية تجعل من الآخر مصدر تهديد محتمل و لكن ليس فقط لأنه يملك قوة عسكرية، و لكن لأنه يحمل عدسة إدراكية تنظر إلى الآخر بوصفه عدوا محتملا.

تسمح المقاربة للعلاقات الجزائرية المغربية في سياق حرب الرمال مثلا من منطلق حماية الهوية بتفسير سبب دخول الكثير من الدول في نزاعات عسكرية رغم حداثة حصولها على الاستقلال، و الذي حاولت مقارنة الربط السياسي تفسيره بالبحث في علاقات الارتباط بين حالات اللاستقرار الداخلي و تورط الدول في نزاعات خارجية.

عرفت السياسة الخارجية الجزائرية القائمة على "المبادئ" عصرها الذهبي في سبعينيات القرن الماضي، عندما تمكنت الجزائر من تطوير سياسة خارجية نشطة تهدف في المقام الأول إلى ترسيخ مكانة الدولة في الخارج. لقد منحت المبادئ هويات متعددة للجزائر ، فهي فاعل ثوري في سياق الدفاع عن القضايا التحررية ؛ و هي فاعل كانطي في سياق التمسك بمبادئ الشرعية الأممية و تشاركها مع المجتمع الدولي مجموعة من المعايير المحددة لهويته؛ و هي فاعل محافظ في سياق نزاعها مع المملكة المغربية و دفاعها على مكتسبات الوضع القائم و قيمه .

يعتبر مبدأ عدم التدخل المكون الثابت في مختلف النسخ الهوياتية السابقة الذكر، كما أنه مبدأ محدد لهوية الدولة الكوربوراتية و الاجتماعية على حد سواء، و موجه سلوكيا ثابتا على المستويين الخطابى و الممارساتي، و هذا ما تؤكد مختلف الأبحاث و الدراسات التجريبية و التي تعترف به متغيرا تفسيريا مركزيا.

تخدم المبادئ المشكلة لهوية الأمن القومي و الموجهة للسلوكيات السياسية و الأمنية الجزائرية متطلبات اشباع الهوية، فهي بالتالي تخدم أمنها الأنطولوجي ، و في المقابل، تتماشى هذه المبادئ و متطلبات تحقيق الأمن القومي بمعناه الاستراتيجي، الأمر الذي يجعل للمبادئ بعدا ذرائعيا، حيث نلاحظ ، على سبيل التمثيل ،مدى التوافق بين الدوافع الاستراتيجية (التصدي للتوسع المغربي) و المبادئ السياسية و الأيدولوجية (دعم حركات التحرر).²⁵

4. الارهاب كتهديد أمني و الهوية الامنية الجديدة

لقد كانت القضايا الأيدولوجية طاغية في السياسة الدولية اثناء الحرب الباردة و هذا ما سمح بتأكيد الهوية الأمنية الجزائرية و إعادة انتاجها، في المقابل تميز سياق ما بعد الحرب الباردة بهيمنة القضايا الأمنية، و بأزمة جزائرية أمنية داخلية. وضعت الهوية الأمنية الجزائرية و بمبادئها المشكلة لها ذات المرجعية الثورية، في أزمة، خاصة و أن الرواية الرسمية لما يحدث داخليا و مقارنة الجزائر لظاهرة الإرهاب، لم تلق قبولا من البيئة الدولية في البداية، الأمر الذي جعل صورة الفاعل الثوري و صورة

الفاعل المحافظ غير مجدية قيما و استراتيجيا. ولذلك شكل غياب استجابة نظمية لتصورنا للإرهاب تهديدا أكبر من ظاهرة الإرهاب داخليا.

منحت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الفرصة الاستراتيجية للجزائر لإعادة الاعتبار لذاتها باعتبارها أول دولة تفوقت استراتيجيا على ظاهرة الإرهاب، كما أصبح ينظر إليها الآخرون و يعرفونها بتلك الصورة الذاتية. لهذا منح السياق الدولي، المشحون بخطاب الحرب على الإرهاب، قيمة للتجربة التي مرت بها الجزائر داخليا حيث أصبحت مكافحة الارهاب موردا استراتيجيا، لتأكيد صفة محارب الارهاب ، و لاسترجاع الهوية الدولية و ربط علاقات استراتيجية مع الفواعل الكبرى. و هي نفس الظاهرة التي أعطت معنى للبيئة الدولية و أنقذتها من تيهانها الاستراتيجي، أين أصبحت الحرب على الارهاب صفة هوياتية للدول و النظام الدولي معا.

لقد غيرت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 نظرة العالم إلى الإرهاب، وأكدت صحة تحذيرات الجزائر من الظاهرة التي شهدتها بين عامي 1992 و 1999²⁶؛ كما غيرت نظرة المجتمع الدولي للجزائر بشكل جذري. لقد أصبحت الجزائر، التي ينظر اليها باعتبارها المنتج الرئيسي للتطرف العنيف المُخالفة لحقوق الإنسان ، ضحية للإرهاب الإسلامي ، وممثلاً رئيسياً في الحرب العالمية ضد الإرهاب الدولي²⁷؛ اضافة الى ذلك تغيرت نظرة الجزائر الى ذاتها ، فما كانت تعتبره مصدرا للعار أصبح فجأة مصدر خبرة وطنية في التعامل مع الارهاب²⁸، يمكنه تسويقها اقليميا و دوليا.

عزز المشهد الجيوبوليتيكي الدولي ما بعد الحادي عشر من سبتمبر طموحات الجزائر الجيوسياسية، حيث أصبحت فاعلا رئيسياً في الحرب العالمية ضد الإرهاب الدولي و أعادت الاعتبار للتجربة الأمنية الجزائرية التي أصبحت مصدر شرعية هوياتية و استراتيجية ، و مرجعية معرفية و إجرائية لمقاربتها الأمنية.

أصبحت الجزائر تقدم نفسها على أنها " خبير " في مكافحة الإرهاب. على الصعيد الدولي سمحت هذه الصورة الذاتية باكتساب الجزائر لنوع من شرعية" المحارب" التي طالما طمعت فيها شبيهة بالشرعية الثورية التي كانت تتمتع بها بين دول عدم الانحياز خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي نتيجة لحرب الاستقلال التي خاضتها ضد فرنسا²⁹. ساهم هذا الاعتراف في تحول الصورة الذاتية، التي عملت الجزائر على تقديم نفسها من خلالها، الى هوية اجتماعية، و هو الامر الذي منح للجزائر الفرصة للاستثمار في الاعتراف بهويتها كدولة تملك تجربة في مجال مكافحة الارهاب ، من اجل تثبيت موقعها

في النظام الاجتماعي الدولي، وإعادة تعريفها كدولة "طبيعية" مرتبطة بمؤسسات الأمن الدولية، و ذلك من خلال:

-توطيد العلاقة مع منظمة الامن و التعاون في اوروبا، و منظمة حلف شمال الاطلسي في اطار الحوار الأطلسي المتوسطي. و في هذا السياق يرى الباحث عبد النور بن عنتر، أن انضمام الجزائر في مارس 2000، للحوار الأطلسي -المتوسطي هو اقرار بمصداقية الطروحات الجزائرية بضرورة التعاون الدولي لمكافحة الارهاب كظاهرة معولمة، و يعكس ارادة الجزائر للتموقع في الوضع العالمي الجديد³⁰.

- الانضمام للحرب العالمية ضد الإرهاب، حيث طورت الجزائر البعد الأمني لدبلوماسيتها الإقليمية. فإضافة لانضمامها للجزائر للحوار المتوسطي لحلف شمال الاطلسي في 2000 ، شاركت، أيضا، في 2012، في المبادرة الأمريكية بان الساحل Pan Sahel Initiative التي توسعت لتتحول للشراكة عبر الصحراء لمكافحة الارهاب المنبعثة في نيويورك في سبتمبر 2011؛ في 16 و 17 نوفمبر 2011 نظمت الجزائر فريق عمل إقليمي لتقوية القدرات في الساحل؛ و 18 و 19 أبريل 2012 عقدت اجتماع خاص لإشكالية دفع الفدية للجماعات الإرهابية ، في جوان 2012 تراست مع كندا اجتماع فريق العمل حول الساحل على المستوى الوزاري³¹.

- الحصول على المساعدات من القوى الكبرى ، و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا تلك التي كان يصعب عليها الحصول عليها قبل 11 سبتمبر ، مثل المعدات و التكنولوجيا المتطورة. ففي إطار التعاون الأمريكي الجزائري لمكافحة الإرهاب ، تم الاتفاق على برنامج أمريكي لدعم قدرات الجيش الجزائري. سعت السلطات الأمريكية من خلال القيادة الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) إلى دعم قدرات مكافحة الإرهاب لوحدة الجيش الجزائري وأسندت مهمة التدريب والتأطير إلى أل 3 للاتصالات L-3 Communications ، وهي فرع من شركة لوكهيد مارتان Lockheed Martin المتخصصة في الدفاع والأسلحة ، وخاصة المتفجرات. ستوفر L-3 Communications دورات تدريبية متخصصة من أجل دعم قدرات التحليل والوقاية من الإرهاب ، وخاصة تلك المتعلقة بالمتفجرات التقليدية³². استغلت الجزائر التعاون مع الغرب في اطار مكافحة الارهاب لتحسين قدراتها العسكرية ، خاصة وأنها عرفت تأخرا كبيرا في هذا المجال بسبب أزمتها الداخلية، بدون أن تخدش صورتها كفاعل محافظ ليس له نوايا عدوانية تجاه جيرانه أو في المنطقة المغاربية الساحلية.

استغلال ظاهرة الارهاب لتحصيل عوائد استراتيجية من الغرب صاحبه استعدادتها لمكانتها على الصعيد الافريقي كما سنوضحه في النقاط التالية:

- لقد ساهمت بشكل فعال في إنشاء مؤسسات داخل المنظمة الافريقية من شأنها أن تتصدى لخطر الإرهاب بشكل أكثر فعالية. كما سعت الجزائر إلى استخدام منظمة الوحدة الأفريقية كمنصة تمكنها من التعبير عن موقفها من الإرهاب خاصة و أن موقف منظمة الوحدة الأفريقية متوافق و موقف الجزائر خلال التسعينيات: يعتبر الإرهاب كظاهرة عابرة للحدود؛ انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية ؛ وتهديدًا خطيرًا لاستقرار وأمن الدول ومؤسساتها الوطنية ، وكذلك للسلم والأمن الدوليين³³ . إن اعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الإرهاب أحد أعظم إنجازات الجزائر ، لأنها عززت هويتها و بالتالي دورها في مكافحة الإرهاب.

- رفعت السلطات الجزائرية الحرب ضد الإرهاب إلى المستوى متعدد الأطراف خلال القمة الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية. و بمبادرة من الجزائر ، أعقب اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1999 بشأن منع الإرهاب ومكافحته، خطة عمل تم اعتمادها في الاجتماع الحكومي الدولي رفيع المستوى للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ، الذي عقد في الجزائر العاصمة في سبتمبر 2002. ومن غير المستغرب أن الجزائر قد لعبت بالفعل دورًا رئيسيًا في إصدار البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي³⁴ الذي تبناه الاتحاد الأفريقي في القمة الافتتاحية في ديربان في يوليو 2002. لقد التزمت الجزائر بأخذ زمام المبادرة في مكافحة الإرهاب في إفريقيا. على سبيل المثال ، في 5 يوليو / تموز 2002 ، أعلن وزير الشؤون المغاربية والأفريقية عبد القادر مساهل أن "الجزائر ، التي دعت باستمرار إلى التعاون الدولي لمنع هذه الآفة [الإرهاب] ، مستعدة لوضع تجربتها في خدمة المجتمع الدولي ، وخاصة للدول الأعضاء في منظمنا"³⁵ [الاتحاد الأفريقي].

- و في إطار دبلوماسيتها الأمني ، نجحت الجزائر في إصدار قرار من الاتحاد الأفريقي يدين بشدة دفع فديات للجماعات الإرهابية لإطلاق سراح الرهائن. لقد حصلت الجزائر على دعم إفريقي بشأن هذه المسألة، على حد تعبير يحي زويير، دون ممارسة أي ضغوط على القادة الأفارقة ، الذين شارك العديد منهم موقف الجزائر³⁶ .

- ساهمت الجزائر بفعالية في انشاء و تطوير الهندسة الافريقية للأمن و السلم APSA. تتشكل هذه الآلية من خمس هيئات رئيسية و هي: مجلس الامن و السلم الافريقي كهيئة صنع القرار في جميع القضايا

المتعلقة بالسلام والأمن ؛ مفوضية الاتحاد الإفريقي AUC و هي أمانة الاتحاد الإفريقي ؛ صندوق السلام الإفريقي APF باعتباره آلية التمويل الرئيسية ؛ لجنة حكماء الاتحاد الإفريقي كأداة للوساطة السياسية ؛ نظام الإنذار المبكر القاري CEWS ؛ والقوة الإفريقية الجاهزة ASF³⁷. لقد كان الرئيس الجزائري الأول، أحمد بن بلة، حتى وفاته في العام 2012، رئيس لجنة حكماء أفريقيا ، والممثل الوحيد لدول شمال إفريقيا فيها، وهي عبارة عن هيئة تضم خمس شخصيات مرموقة من المناطق الخمس في أفريقيا يؤدون دور الوطاء في النزاعات، كما يقدمون الاستشارة في هذا المجال. تساهم الجزائر بأحد الألية الإقليمية الخمسة للقوة الإقليمية لشمال إفريقيا NARC - وافقت على استضافة مقرها قبل ان تتنازل عن ذلك لصالح ليبيا- ، والتي تضم أيضاً مصر وليبيا وتونس وموريتانيا والصحراء. قدمت الجزائر أيضا قاعدة لوجستية، في مدينة جيجل - لم تعمل حتى الآن - والتزمت بالمساهمة بكتيبتين عسكريتين في هذه القوة الإقليمية الإفريقية. بالإضافة إلى ذلك ، توفر الجزائر الخبرة في مجال مكافحة الإرهاب والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وقد عينت فوجاً واحداً من الدركيين لهذا الغرض. كما أنها تستضيف مركزاً للتدريب في مدينة الرويبة ، بالضاحية الشرقية للجزائر³⁸ .

- استضافت الجزائر "المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب" سنة 2004، الذي يسعى إلى توجيه جهود مكافحة الإرهاب وتنسيقها في مختلف أنحاء إفريقيا، ويقوم بعمل هام ومُعترف به قارياً ودولياً، خاصة من خلال فريق المراقبة الذي يصدر تحذيرات دائمة ضد الإرهاب، ويقدم التقارير التحليلية الأولية حول الهجمات الإرهابية³⁹ .

إن التوافق بين المبادئ المعرفة للهوية و طبيعة المصالح، يعكس أهمية الحاجة لتعريف الفاعل قبل تحديد مصالحه، كما أن التوافق بين هوية الدولة و الهوية الدولية من جهة أخرى يعكس درجة الاعتماد المتبادل بين الفاعل و البنية خاصة بالنسبة للفواعل الصغرى، لان التمسك بسرديات ذاتية لديها صدى منظومي يعتبر عاملاً لتحقيق الأمن الانطولوجي و تأكيد المكانة الاجتماعية الدولية.

5. عدم التدخل و الهوية الأمنية الجزائرية الجديدة: حدود العلاقة

تقدم الأزمات الإقليمية خدمة استراتيجية كبيرة للنظم السياسية/الدول التي تعتمد على المعطيات الخارجية لإعادة انتاج ذاتها/هويتها، فأهمية الأزمات الخارجية في التعريف المستمر بهوية الدولة و تجديد شرعية النظام(خارجياً) لا تقل أهمية عن الأزمات الداخلية في المراحل الأولى من الاستقلال، خاصة

بالنسبة للدول الافريقية ، في عملية بناء الدولة و ترسيخ معالمها و هي العلاقة/الفرضية التي تعتبر افريقيا مخبر إثبات و تأكيد لها .

الإطار الأزموي عامل محدد في فهم السياسة الخارجية الجزائرية حيث تطورت في ظل الأزمات وهو عامل مفسر للنشاط الكثيف للسياسة الخارجية الجزائرية في أوقات معينة في حين تبدو قليلة النشاط إلى حد الجمود في أوقات أخرى.⁴⁰ على هذا الاساس يختبر هذا العنصر مدى انسجام المواقف والسلوكات الخارجية الجزائرية، الموجهة بمبدأ عدم التدخل، مع مكوناتها الهوياتية في سياق اقليمي مضطرب أمنيا. وباعتبار الأمن غير مرتبط بالضرورة أو فقط بالبقاء المادي، ولكنه أيضا مرتبط بمتطلبات اشباع الهوية ببعديها الذاتي و الاجتماعي، بالشكل الذي يجعل من السياق و مضامينه عاملا لتأكيد المعنى الذي يعمل الفاعل على تسويقه، تفترض الدراسة أن مبدأ عدم التدخل يتعارض و الالتزامات التي تفرضها الهوية على السلوكية الأمنية الجزائرية و المصالح التي تحدها. و هذا ما سنوضحه في التحليل التالي:

لا حظنا في العنوان السابق ان الارهاب أصبح موردا استراتيجيا للدولة الجزائرية التي عملت على الاستثمار في هويتها المعترف بها اجتماعيا بوصفها خبير في مجال مكافحة الارهاب، و في هذا السياق يتم تفسير نسبة ارتفاع الانفاق العسكري الجزائري، و سياسة التسلح، بهويتها الأمنية كدولة ينظر اليها باعتبارها قوة اقليمية و ينتظر منها لعب أدوار ريادية في حماية الأمن الاقليمي، فهي تريد بهذا السلوك تأكيد هوية الدور الذي تمنحه لنفسها و يمنحه الآخرون لها أيضا. تفسير السلوك التسلحي الجزائري في بيئة الساحل باشباع متطلبات اجتماعية لهوية الدولة، واستغلال الوضع الامني في المنطقة يمنح فرصة استراتيجية للجزائر بتحسين قدراتها العسكرية خاصة وأنها عرفت تأخرا كبيرا في هذا المجال بسبب أزماتها الداخلية، بدون أن تחדش صورتها كفاعل محافظ ليس له نوايا عدوانية تجاه جيرانه أو في المنطقة المغربية الساحلية، في المقابل تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل لا يتناسب مع هويتها كقوة اقليمية، فمقاربة سلوك التسلح من وجهة نظر حماية الأمن الاقليمي يصطدم بمواقف ترى ان الجزائر لا تساهم بالقدر الكافي لخدمة الأمن الاقليمي الساحلي مثلا رغم الموارد المخصصة لذلك و المساعدات التي تقدمها لدول المنطقة ورغم المبادرات الأمنية التي قادتها في المنطقة(مبادرة دول الميدان كمثال).يعكس هذا التحليل مدى مساهمة السياق الأمني الساحلي في تلبية المتطلبات الذاتية لهوية القوة الاقليمية في المقابل يبدو ان دول المنطقة غير مقتنعة بأدوار الجزائر لبناء الأمن الاقليمي⁴¹ لاعتمادها على مرجعية

لا تتوافق أصلا مع الصورة التي نقدم أنفسنا من خلالها للعالم، و هنا يصبح فعل التأمين (تامين الحدود) دليل ضعف استراتيجي حتى و لو خصصنا له موارد (موارد حرب) معتبرة.

لقد تساءل معدو تقرير مجموعة النزاعات الدولية عن رفض الجزائر و التي هي قوة اقليمية رئيسية للتدخل للقضاء على المتمردين في شمال مالي، حيث رأى التقرير أن الحكومة الجزائرية لا ترغب في تصفية التهديد الارهابي بصفة نهائية للتغني بوجود التهديد الدائم للارهاب و كذا توظيف هذا التهديد لضمان استمرار تدفق الدعم المالي و العسكري الخارجي⁴²، و هذه مواقف تضر بهوية الفاعل المحافظ كما تؤكد ذلك دراسة رعتها الأكاديمية العسكرية الأمريكية و التي جاء فيها أن الجزائر تحوز على منظومة دفاع جوي يصنف ضمن 10 أفضل منظومات دفاع تطورا في العالم و أن البلد الذي يحوز على هذه المنظومة عادة ما يتحسب لمواجهة قوة جوية عظمى لهذا تساءلت الدراسة عن جدوى اقتناء منظومات دفاع جوي شديدة التقدم رغم أن البلد يرفض المشاركة مثلا في عمليات عسكرية خارج حدوده و لا تحوز دول الجوار الاقليمي انظمة دفاع جوي بإمكانها ان تشكل خطرا على الجزائر، و لهذا فهي تفوق حاجاته الدفاعية و الهجومية على حد سواء. ان المكاسب التي حصلنا عليها بهويتنا الجديدة قد قوضناها بمبدأ عدم التدخل التقليدي. يجعل هذا الأخير سلوك التسلح مؤشرا على هوية دولة تعديلية تفكر بمنطق الاعتماد على الذات ، بعدما كان هذا السلوك دليل على انخراط الفاعل في حماية الامن الاقليمي بما يتماشى و الالتزامات الاجتماعية و الاستراتيجية التي تفرضها هوية الدولة الاقليمية صاحبة الخبرة في مكافحة الارهاب.

إن طريقة ممارسة الفاعل للأمن تقليدية، وهو يقترب من الساحل بعدسة هوبزية(رغم أن الجزائر تحمل هوية كانطية)، و لهذا ينظر إلي مبادراته باعتبارها محاولة لعزل الخصوم (المغرب مثلا) أكثر مما هي محاولات لبناء الأمن. كما أنه يركز فقط على التأمين استنادا إلى قدراته المادية وقوته الصلبة، ولكن قدرته البلاغية هشة فيما يخص أمنة القضايا التي يتحرك من أجل تأمين نفسه منها. يؤثر هذا الضعف على القدرة التواصلية مع المستمعين المفترض إقناعهم بتصوراتنا.

إن التمسك بمبدأ عدم التدخل :

- غير ملائم مع حالات انهيار الدولة و بروز التهديدات غير الدولية في البيئات المجاورة، ؛
- مناقض لمتطلبات تحقيق هوية القوة الإقليمية ؛
- مناهض لهوية الفاعل المتمسك بالقيم التي تشكل المجتمع الدولي؛

- و غير متوافق مع الأدوار التي تفرضها الهوية المعترف بها اجتماعيا؛ (مناقض لهوية الخبير في مجال مكافحة الارهاب)
- و هو أيضا مناقض لفكرة الأمانة، لأن هذه الأخيرة تعطي للفاعل حجية لتجاوز تعاملاته الروتينية و تعطيه فرصة لرفع الحرج في مواجهة الانتقادات التي يمكن أن تطال ممارسات لا تتسجم مع مواقفه التاريخية و التراكمية.
- يعكس قصور استراتيجي خطير لهذا يعتبر التدخل الأجنبي في المنطقة طعن في مبدأ عدم التدخل و فضح لقصوره، و هو أيضا ضرب لمقاربتنا للتعاون الإقليمي التي تقدم كبديل لعدم التدخل. كما أن التهديد الحقيقي للأمن القومي الجزائري بالمعنى الراسخ و المتعارف عليه للمفهوم هو التواجد الأجنبي في المنطقة و ليس/ليس فقط، ما اصطلح عليه بالتهديدات الأمنية الجديدة. إضافة أن الاستثمار في الظاهرة الإرهابية و الاعتماد عليها لتأكيد هوية ذاتية و اجتماعية (هوية الخبير فيها) لا ينبغي أن يقلل من إمكانية تحولها إلى تهديد موضوعي (حادثة تيقنتورين مثال على ذلك).

6. الخاتمة

إن التعامل مع الجزائر كدولة بهوية أمنية مرتبطة بتعريفها لنفسها وبتعريف الآخرين لها باعتبارها دولة خبيرة في مجال مكافحة الارهاب وباعتبارها قوة إقليمية لها دور حماية الأمن الإقليمي، يجعل من مبادئ مبدأ عدم التدخل يشكل ليس تهديدا لأمنها القومي، كما يدافع عن ذلك عبد النور بن عنتر⁴³ و لكن أكثر من ذلك يؤثر على هويتها الأمنية في حد ذاتها و يطعن في روتينية سرديتها في المجال الأمني مما يؤثر على العلاقة المتينة التي كانت تحكم المبادئ المشكلة للهوية بالمصالح (الأمنية).

تعتبر صورة الرائد في مجال مكافحة الارهاب من العوامل التي أخرجت الجزائر من أزمتها الهوياتية ابان أزمتها الداخلية، كما أن هذه الصورة منحت للجزائر فرصة للتعاون العسكري تحت مظلة مبادرة مكافحة الارهاب في الساحل كشريك قوي للولايات المتحدة الامريكية، في المقابل تضع الجزائر في مأزق حاد لأن الانخراط في ما يسمى الحرب على الارهاب يمكن أن يمس مبادئ الأمن القومي الجزائري كونه يعتبر عاملا انكشافيا يستخدم كأداة من قبل الفواعل الجيوسياسية للتدخل إقليميا، و التواجد في نطاق حدودنا الجيوبوليتيكية، و هذا تضارب بين المصلحة بمعناها العقلاني و المصلحة بمعناها البنائي.

التناقضات السلوكية التي ميزت السلوكية و المواقف الجزائرية اتجاه الأزمة المالية⁴⁴ مثلا تعكس هوية فاعل مصاب بانفصام في شخصيته الأمنية. فهو إذن لا يجيد تمثيل هويته عمليا، للضغوطات التي يمارسها السياق الاقليمي من أجل التوفيق بين المبادئ والمصالح، بين تحقيق متطلبات الهوية أو تحقيق متطلبات الأمن، بين الأمن الانطولوجي والأمن القومي، بين الهوية الذاتية والهوية الجماعية.

يبدو أن الجزائر غير مؤهلة لقراءة حقيقتها أو غير مدركة لحقيقة هويتها الجديدة، وهذا دليل عجز في الحديث بلغة الأمن، ولهذا تحتاج لأمننة خطابية تشرعن ممارسات تتجاوز مستلزمها الأخلاقي فالتمسك بهذا الأخير يشكل عائقا للانخراط في السياقات الاستراتيجية الحالية لعدم التوافق بين هذا المستلزم و بين مصالحا الحيوية، و منها حماية أمنها القومي، يحد هذا المستلزم و شروطه من تأكيد هويتها بسبب التناقض بين خطابها الاستراتيجي و تحفظاتها الاخلاقية.

التوتر بين معيار عدم التدخل و متطلبات اشباع الهوية من جهة ، و بينه و بين المصالح الأمنية من جهة ، يستحضر سؤال العقلانية بقوة ، لعدم انسجام المعيار مع المصالح: مصالح الهوية و مصالح الأمن، اضافة لعدم انسجامه مع التوجهات المعيارية الناشئة في المنظومة الدولية. لهذا يمكن القول أن التعديلات التي طرأت على السلوكية الجزائرية ، و على مواقفها في التعديل الدستوري الأخير ، جاءت لردم الهوة بين المبادئ (كخاصية ذاتية)، و الهوية (كبناء اجتماعي)، بمعنى هي تعديلات في بيانات تعريفنا حتى تتوافق أكثر مع بيانات تعريف الآخرين لنا.

الهوامش:

¹ الكسندر ونت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي (السعودية: جامعة الملك سعود، 2006)، ص 327.

² المرجع نفسه، ص 182.

³ المرجع نفسه، ص 440.

⁴ الأنماط المثالية، كما عرّفها فيبر، هي مفاهيم مجردة لا وجود لها في الواقع الإمبريقي، وتحمل صورة عامة ومثالية عن العناصر الواقعية التي تشكل ذلك الواقع. وتُستخدم عموماً لتحديد الخصائص والسمات التي يحويها المفهوم ومدى انطباقها و /أو عدم انطباقها على الحالة الواقعية. يُنظر:

Max Weber, «The 'Objectivity' of Knowledge in Social Science and Social Policy,» in: Henrik Bruun & Sam Whimster (eds.), *Max Weber: Collected Methodological Writings* (Oxon: Routledge, 2012), pp. 100–138
Hans Brun Henrik et Sam Whimster (ed.). *Max weber: Collected methodological writings.* (Routledge, 2012).

⁵ سيد أحمد قوجيلي، الصراع على تفسير الحرب و السلم : دراسة في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2018)، ص 353.

⁶ Fred Chernoff, *Theory and Metatheory in International Relations: Concepts and Contending Accounts* (New York: Palgrave Macmillan, 2007), pp. 69 - 70.

⁷ قوجيلي، 354.

⁸ تتأثر الطروحات العقلانية في حقل العلاقات الدولية بمنطق الفردية الاقتصادية. تستخدم المنظورات الاستراتيجية ونظرية اللعبة حول الصراع والتعاون النهج الاقتصادي لفهم ديناميكيات الاختيار الاستراتيجي والظروف (التكاليف) التي تشكل قرارات الفاعلين. وهكذا ينظر الواقعيون الجدد إلى الدول على أنها كيانات عامة، مثل الشركات تستجيب بعقلانية للتكاليف في "السوق" الدولية التي تحددها توزيع القدرات بين الدول. في حين أنه قد يوفر مزايا كبيرة، فإن النهج الاقتصادي التقليدي وتطبيقه على العلاقات الدولية يميل إلى تهميش أهمية كل من المعايير السلوكية وهوية الفاعل. ينظر:

Paul Kowert and Jeffrey Legro, "Norms, identity, and their limits: a theoretical reprise, in: Peter Katzenstein(ed)" *The culture of national security: Norms and identity in world politics*(New York: Columbia University Press, 1996),p 367.

⁹ محمد حمشي، "الناقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل"، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017، ص 65.

¹⁰ Paul Kowert and Jeffrey Legro,p366-368.

¹¹ Martha Finnemore, "Constructing norms of humanitarian intervention.in: Katzenstein(ed), p130-155.

¹² حمشي، ص 59.

¹³ Theo Farrell,Constructivist security studies: Portrait of a research program. *International Studies Review*, 2002, p60.

¹⁴ Katzenstein(ed),p436.

¹⁵ CashmanGreg, *What causes war?: an introduction to theories of international conflict.* (Rowman & Littlefield Publishers, 2013),p 462-463.

¹⁶ تختلف معايير التصنيف من باحث لآخر، فهناك من يعتمد على المعيار الابستمولوجي قياسا لموقف البنائية من الابستمولوجيا الوضعية، و هناك من يعتمد على المعيار الأنطولوجي قياسا بموقفها من المرجعيات التفسيرية، كما يفضل البعض دمج المعيارين معا لتوليد فروع بنائية جديدة. أنظر:

قوجيلي، ص ص 354–355.

¹⁷ سكوث بورتشيل، جاك دوننلي و آخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، 335.

¹⁸ ونت، مرجع سابق، ص 447.

¹⁹ المرجع نفسه ، ص 35.

²⁰ المرجع نفسه ، ص 313.

²¹ للتفصيل أكثر راجع:

Byrne Jeffrey James *Mecca of revolution: Algeria, decolonization, and the Third World order*, (Oxford University Press, 201).

²² محمد بوعشة ، الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى في القرن الافريقي و ادارة الحرب الاثيوبية الاريشيرية (بيروت: دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع، 2004)، ص ص 45-48.

²³ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005)، ص 41.

²⁴ محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي: مقارنة سوسيو تاريخية وقانونية، الجزائر، أفريقيا (الدر البيضاء: افريقيا الشرق، 1999)، ص 89.

²⁵ بن عنتر، مرجع سابق، ص 43.

²⁶ أثبتت الهجمات الإرهابية في أميركا أن النظام الجزائري كان فطناً ومتبصراً في تحذيراته من مخاطر الاسلام المتطرف طيلة عقد التسعينيات. و لهذا ، منذ 11 أيلول/ سبتمبر، جرى إدراج هذه السردية في دوائر مكافحة الإرهاب في الغرب ، الأمر الذي سمح للنظام الجزائري بتجاوز التحقيق الدولي في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي اتهمت بها في التسعينيات. نقلاً -بتصرف- عن بوخرص. الجزائر و الصراع في مالي، المرجع السابق، ص ص 14-15.

²⁷ Anouar Boukhars. Algerian foreign policy in the context of the Arab Spring. *CTC Sentinel*, 2013, vol. 6, 18. no 1, p. 17-21.

²⁸ Robert. A. Mortimer. Algerian foreign policy: from revolution to national interest. *The Journal of North African Studies*, 2015, vol. 20, no 3, p. 477.

²⁹ بوخرص، مرجع سابق، ص 14.

³⁰ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 213.

³¹ Aida Ammour Laurence. L'Algérie et les crises régionales entre velléités hégémoniques et repli sur soi. <http://www.jfconseilmed.fr/files/13-04---Ammour--L-Algerie-et-les-crisis-regionales.pdf> (accessed :30 Décembre 2020).

³² Hakim Gherieb. US-Algeria Cooperation in Transnational Counterterrorism. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/us-algeria-cooperation-transnational-counterterrorism> (accessed 05-03-2018)

³³ Zoubir.op.cit.p.56.

³⁴ هيمنت الجزائر على منصب مفوض الأمن والسلام على مستوى مجلس الأمن والسلام، لقرابة 20 سنة، فمذ تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي، تداول على منصب مفوض السلم والأمن الإفريقي ثلاث جزائريين هم على التوالي: "السعيد جنيت" (يوليو 2003 إلى أبريل 2008) ، "رمطان لعامرة" (من 2008 إلى 2013)، والمفوض الحالي "إسماعيل شرقي" (من 2013 إلى فيفري 2021).

³⁵ Idem. p.63.

³⁶ Idem. p.65.

³⁷ للتفصيل أكثر حول APSA ينظر:

Alex Vines. A decade of African peace and security architecture. *International Affairs*, 2013, vol. 89, no 1, p. 89-109 ; Solomon Dersso. The role and place of the African Standby Force within the African Peace and Security Architecture. *Institute for Security Studies Papers*, 2010, vol. 2010, no 209, p. 24 ; Anthoni Van nieuwerkerk. The regional roots of the African peace and security architecture: exploring centre-periphery relations. *South African Journal of International Affairs*, 2011, vol. 18, no 2, p. 169-189.

³⁸ للتفصيل أكثر حول هذه القضايا ينظر:

BENJAMIN Nickels, Algeria's Role In African Security, <https://carnegieendowment.org/sada/55239> (accessed 13.02.2021).

ZOUBIR, Yahia, op.cit.p.65-66 .

³⁸ Pascale de Gendt , L'Union Africaine Face aux Défis du Continent, Service International de Recherche, d'Éducation et d'Action Sociale ASBL. *Analyse & Études Politique Internationale*, 2016, p. 12, Disponible sur le Site Web: <http://lesitinekc.cluster020.hosting.ovh.net/lesitinerrances/images/stories/analyse2016/2016-19int.pdf> (accessed ,15.04.2021)

³⁹ Pascale de Gendt , L'Union Africaine Face aux Défis du Continent, Service International de) Recherche, d'Éducation et d'Action Sociale ASBL. *Analyse & Études Politique Internationale*, 2016, p. 12, Disponible sur le Site Web: <http://lesitinekc.cluster020.hosting.ovh.net/lesitinerrances/images/stories/analyse2016/2016-19int.pdf> (accessed ,15.04.2021)

⁴⁰ بوعشة، مرجع سابق، ص 31.

⁴¹ للتفصيل حول استياء بعض دول الساحل الإفريقي و بعض الدول الأوروبية من السياسة الجزائرية في منطقة الساحل أنظر: بوخرص. مرجع سابق، ص ص 24-25.

⁴² Laurence Aïda Ammour, A. La nouvelle diplomatie algérienne face à la complexité des défis de sécurité régionaux. 2015. <http://www.jfconseilmed.fr/files/15-01-29---Ammour-PolRegionale-DZ.pdf> (accessed 06.08.2016)

⁴³ عبد النور بن عنتر، الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولتية، السياسة الدولية، عدد 210، أكتوبر 2017، ص 101

⁴⁴ لقد تميزت السلوكية الجزائرية اتجاه الازمة المالية بعدة تناقضات وهي عوامل اضافية لتأكيد حالة التضارب بين الهوية والمصلحة، ومن بين هذه التناقضات:

- الجزائر عاجزة عن فرض حل سلمي في مالي وفي نفس الوقت ترفض التدخل الأجنبي.
- تقول بمبدأ عدم نشر قواتها خارج الحدود وفي الوقت نفسه تدعو الدول الإفريقية إلى التكفل بالأمن الإقليمي.
- الجزائر تتعامل مع هذا التهديد غير الدولتي وكأنه تهديد دولتي.
- الجزائر مع/ وتدعو إلى مكافحة الإرهاب، وهي لن تتدخل لمكافحته خارج حدودها.
- هي ضد التدخل العسكري الفرنسي في المنطقة، وتسمح بمرور المقاتلات الحربية الفرنسية فوق أجوائها الاقليمية.
- هي مع الحل السلمي لمشكلة الشمال ولكنها لا تتفاوض مع الجماعات الإرهابية المسيطرة على الشمال.
- الجزائر تعتبر حركة أنصار الدين حركة سياسية، لكن هذه الأخيرة متحالفة مع حركة التوحيد والجهاد الإرهابية التي اختطفت سبعة دبلوماسيين جزائريين من القنصلية الجزائرية في مدينة قاو شهر أفريل 2012.
- الجزائر ضد الانقلابات العسكرية، ومع عودة الشرعية الدستورية لكنها تتعاون مع النظام الانقلابي في مالي، سياسيا، اقتصاديا، وأمنيا، بل حضرت قمة المانحين لمساعدة مالي المنعقد في أديس أبابا في أواخر جانفي 2013، أين تبرعت بـ 10 ملايين دولار.